الحركات الاجتماعية
"مقاربة سوسيولوجية"

رمضاني صوراية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
جامعة الجزائر (2)

الملخص:

تعتبر الحركات الاجتماعية كتنظيمات متعددة المصالح والأفراد المناضلون فيها ويكون تفاعلها حسب البيئة الاجتماعي والسياسية الموجودة فيها بشرط وجود الدولة فلا يمكن تخيل حركة اجتماعية في بيئة تحكمها الأعراف والتقاليد ولا تعرف عن القوانين والنظم شيئا، ذلك أن البناء الاجتماعي متعدد التغيرات وما قد يفعله الأفراد من تحركات في زمن ما، قد لا يحدث بالضرورة في زمن آخر، وهو ما يفسر نمو وتوسع الحركات الاحتجاجية في الدول والمجتمعات.

وقد كانت بذلك الحركات الاجتماعية إحدى وسائل المواجهة والنضال، فنشاط الحركات الاجتماعية المستمر في زمن العولمة قد تواجهه قضايا المجتمع الدولي المعقدة والأكثر تحديا وصعوبة فمفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة، إنما تتطلب دائما وباستمرار تضحيات في سبيل تحقيقها والدفاع عنها وتكثيف عمليات التعبئة لنشر قيمها ومبادئها.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، التغير الاجتماعي، العنف الاجتماعي.

Résumé

Les mouvements sociaux sont considérés comme organisations de multiples intérêts et personnes militants qui y activent, et que sa réaction se fait selon l'environnement social et politique y existant, à condition qu'un pays doit exister, du fait qu'il n'est pas possible d'imaginer des mouvements sociaux dans un environnement régi par des us et des coutumes qui n'ont rien à voir avec les lois et les règlements, en raison du fait que la construction sociale est multi variable, et les mouvement que les individus peuvent faire dans une certaine période de temps et ne peuvent, nécessairement, pas avoir lieu dans une autre période de temps, ce qui explique la croissance et l'extension des mouvements de protestation au sein des pays et des sociétés.

A la lumière de ce qui précède, les mouvements sociaux représentent l'un des moyens de confrontations et de luttes. Il est ainsi que les activités des mouvements sociaux continus à l'ère de la mondialisation pourraient faire face à des questions de la communauté internationale, qui sont complexes, voire plus difficiles, tout en tenant en compte que les concepts de la démocratie, des droits de l'homme, de la société civile et la citoyenneté, exigent toujours et de manière continue, des sacrifices en vue de les réaliser et de les défendre, ainsi que l'intensification des opérations de mobilisation aux fins de diffuser ses valeurs et ses principes.

Mots clés : mouvements sociales, changement sociales, violence sociale.

مقدمة:

لقد عرفت الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة، انتشارا كبيرا واتسعت أدوارها نتيجة لعجز المؤسسات التقليدية أو قصورها عن التصدي لأشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل قضايا البيئة وأخطار الانتشار النووي، والمخاطر التي تنطوي عليها عملية العولمة ...إلخ، وهذه المشكلات تعتبر من نوع المشكلات التي لا تستطيع المؤسسات الحكومية والسياسية السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدى لها، بل إننا في المقابل نشهد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا الاجتماعية وخاصة المؤسسات التجارية والاقتصادية، والأجهزة الحكومية البيروقراطية ونفوذ وسائل الإعلام.

وكثيرا ما تنشأ الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بغرض تحقيق التغير حول قضية عامة مثل التوسع في الحقوق المدنية لإحدى شرائح السكان، وقد تبرز مقابل هذه الحركات، حركات أخرى مضادة تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، ونشهد مثل هذه الحركات المضادة في عدة مجالات من بينها الحركات الدينية، وتمثل الحركات الاجتماعية الشكل الأكثر فعالية وقوة وتأثيرا في المجتمع.

وقد تعددت أشكال الحركات الاجتماعية وأنواعها ومجالاتها، فحجم العضوية في بعضها لا يتجاوز العشرات بينما يتسع في حركات أخرى ليشمل الآلاف من الناس، وفيما تستطيع بعض الحركات أن تزاول أنشطتها في ظل القوانين السائدة في الدولة، فإن بعضها الآخر يضطر إلى العمل بصورة سرية، ومن الخصائص التي تميز الحركة الاحتجاجية هي قدرتها على النشاط على الهامش التي تسمح الحكومة من الوجهة القانونية بالنشاط فيه في أماكن وأوقات معينة.

لذا فقد أصبحت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية موضوعا للدراسة والتحليل ينشغل به الكثير من أهل العلوم الاجتماعية والسياسية بهدف فهم شروط انتاجها وسيرورتها وآفاق تطورها، ويمكننا أن نبين ذلك مثلا في التظاهرات الاحتجاجية الواسعة والمؤثرة التي تواجه المؤتمرات التي تعقدها منظمة التجارة العالمية في مختلف المدن في العالم.

وسنتناول في هذا المقال المقاربات النظرية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية، وسنعود في مقال لاحق إلى تحليل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية إحصائيا في الجزائر.

أولا: تعريف الحركات الاجتماعية

عرف "**تشارليز تيلي**" الحركات الاجتماعية على أنها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب"[1].

واعتبر "**تشارليز تيلي**" الحركات الاجتماعية وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين المشاركة في السياسة.

كما عرفت الحركة الاجتماعية على أنها "عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة"[2].

كما يشير مصطلح الحركة الاجتماعية إلى "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"[3].

كما يعرفها "**إريك نوفو** Eric Neuveu" على أنها "تعبئة النساء والرجال حول الأمال، العواطف والمصالح وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعدل، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية"[1].

---

[1] تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005، ص44.

[2] BOUDON RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005, P159.

[3] غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص394.

أما الحركة الاحتجاجية فقد عرفت على أنها "فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظمة التنظيم الاجتماعي"[2].

وبالرغم من الحضور القوي الذي أصبحت تسجله الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية، فإن ايجاد مفهوم دقيق ومحدد لها مازال بعيدا، فمازال تعريف هذه الحركات يعرف اختلافات تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية، لذا فإنه على الرغم من كثرة التعريفات للمفهوم الحركات الاجتماعية، إلا أن الباحث يواجه جملة من الصعوبات عند التصدي لتناول هذه الحركات وتحديد خصائصها وأنماطها ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها:

- تنوع هذه الحركات واختلاف أدوارها وأهدافها.
- تعدد الاتجاهات النظرية القائمة على دراستها، الأمر الذي يخلق صعوبة في التعميم بشأنها[3].

ثانيا: تاريخ الحركات الاجتماعية

ارتبطت نهضة الحركة الاجتماعية الحديثة بالاقتصاد والتغيرات السياسية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر والتي تضمنت تفعيل الدور السياسي والقيمة السوقية، فقد نشطت الحركة الجماعية الأولى لمناصرة "**جونويلكس**" الشخصية السياسية المثيرة للجدل، حيث هاجم جون ويلكس رئيس تحرير نورث بريتن بشدة، كما انتقد شروط السلام التي قبلت بها الحكومة في معاهدة باريس 1763، ومنه اعتقل ويلكس بعد صدور أمر قضائي بتهمة التحريض، لكن في الأخير حكم رئيس القضاة لصالح ويلكس في نهاية المطاف، ونتيجة لهذا الحدث أصبح ويلكس رمزا لحركة السيادة الشعبية بين أوساط الطبقة المتوسطة، وأصبح ويلكس رئيس مجلس محلي في لندن عام 1769 ونشط لجماعة تدعى "مجتمع لأنصار وثيقة الحقوق" حيث عززت سياسات ويلكس بشدة.

وكانت هذه أول حركة متواصلة ومدعومة، حيث تضمنت اجتماعات عامة ومظاهرات، لكن حرصت هذه الحركة على عدم تجاوز الحدود وعدم التمرد وحاولت إصلاح أخطاء في الحكم من خلال المناشدة بسياقات قانونية موجودة وتصورات لتكون شكل محفز لتحقيق الترتيب التوافقي والدستوري برلمانيا.

ومن بين الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا لإبطال العبودية، قال "**بوجين بلاك**" عام 1963 "أصبح التأثير السياسي الشعبي المتوسع ممكنا بفضل الجمعيات" فالمنظمة السياسية البرلمانية الحديثة هي نتاج أواخر القرن الثامن عشر، ولا يمكن أن يكتب تاريخ الإصلاح من دونها.

ولقد كانت الحركة الوثيقة هي حركة التجمع الأولى للطبقة العاملة في العالم وأنشئت للإصلاح السياسي بين عام 1838 وعام 1848 واعتبر ميثاق 1838 البيان الرسمي لها.

وفي عام 1848 استخدم العالم الألماني "**لورنزفون شتاين**" مصطلح "الحركات الاجتماعية" في كتابه "الحركات الاشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية".

وقد قاد "**مارتن لوثركنج**" حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة والتي تعتبر من أشهر حركات القرن العشرين.

---

[1] NEVEU ERIK, **Sociologie de mouvements sociaux**, Edition la Découverte, 2002, P03.

[2] الشوبكي عمر وآخرون، **الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي**، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2011، ص151.

[3] نوير عبد السلام، **الحركات الاجتماعية والسياسية**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، الشارقة، الإمارات العربية، 2008، ص25.

وتعد الحركات العمالية والحركة الاشتراكية نماذج للحركات الاجتماعية والتي تهدف لإنشاء أحزاب ومؤسسات اجتماعية وديموقراطية، فقد استطاعت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة مثلا إجراء الكثير من التغيرات من خلال إدخال أو تعديل بنود في الدستور ومثل ذلك ما حققته الحركات النسوية في ميادين المشاركة السياسية[1].

كما اعتبرت هذه الحركات في الدول الفقيرة وسيلة ضغط للاستمرار والإصلاح، على سبيل المثال أدت الثورة الروسية عام 1905 وعام 1917 إلى سقوط نظام القيصرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي الفترة ما بعد الحرب ظهرت العديد من الحركات مثل: حركات التحرر من الاستعمار، حركة حقوق المرأة وحركة الحقوق المدنية وحركة السلام وحركة البيئة ...إلخ، وغالبا ما أطلق عليها اسم الحركات الجديدة.

وأدت هذه الحركات إلى ظهور الأحزاب والمؤسسات، ومنه إلى دخول حركات اجتماعية عالمية في اواخر التسعينات مثل الحركة المضادة للعولمة.

ويمكننا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة من زاوية التناقضات الداخلية التي تتميز بها الديمقراطية الليبيرالية.

ففي الوقت الذي يظهر فيه الحماس للعمل السياسي التقليدي، فإن تعاظم الحركات الاجتماعية الجديدة وتعدد أهدافها وادوارها إنما تدل على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة ليسوا عازفين عن العمل السياسي، كما أن هذه الحركات تشير إلى تزايد الاقتناع لدى الناس أن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفع من الاعتماد على رجال السياسة والنظم السياسية[2]، وعلى هذا الأساس فإن الحركات الاجتماعية تمثل إحياء للمبادئ والممارسات الديمقراطية في كثير من البلدان، وهي تمثل واحدة من المحاور الأساسية للثقافة المدنية والمجتمع المدني، وتنشط فيه مؤسسات اجتماعية حيوية بارزة مثل العائلة والجمعيات والمنظمات.

لذا فقد أصبحت الحركات الاجتماعية الحديثة في المجتمع الغربي ممكنة من خلال التعليم وزيادة تنقل اليد العاملة بسبب الصناعة وتحظر المجتمعات، حيث يعتقد أحيانا بأن حرية التعبير والتعليم والاستقلال الاقتصادي السائد في الثقافة الغربية من مسببات ظهور الحركات الاجتماعية المعاصرة، ومهما نقل فإن الحركات الاجتماعية لازالت مرتبطة بالأنظمة السياسية والديمقراطية، وأصبحت الحركات الاجتماعية على مر السنين تعبير عالمي للمعارضة.

ثالثا: مراحل تطور، فهم وتحليل الحركات الاجتماعية

لفهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لابد من وقفة سوسيوتاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات وضمن هذا السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية إلى ثلاث مراحل:

أ- **المرحلة الأولى**: (ما قبل 1968) والتي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون الإغفال عن التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيجل وماركس فضلا عن نتاجات منظري السلوكيات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

ب- **المرحلة الثانية**: (ما بين 1968-1989) لقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر اوسع من الاهتمام.

---

[1] أنتوني غدنر، **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005، ص487.

[2] أنتوني غدنر، نفس المرجع السابق، ص488.

وكانت حركة الشباب بأوروبا عام 1968 قد شكلت لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطع احد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية[1].

وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى العالم الثالث وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في أسيا، واللافت للانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الآسوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة في خضم حركة مطلبية اقتصادية أو مهنية تخص بعض الفئات الاجتماعية صاحبت المصلحة في تحقيق هذه المطالب.

ت- **المرحلة الثالثة**: وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من (1989 إلى الوقت الحالي) وقد عرفت هذه المرحلة تطوير للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية وارتباطا بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعادا جديدة بظهور أنماط أساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبيرالية الجديدة[2].

واللافت للانتباه في هذه الحركات الاجتماعية في طبعتها الاوروبية أو في طبعتها التالية في العالم الثالث أنها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب السياسية والنقابات في العديد من هذه البلدان[3].

ويمكن القول أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبنى بصفة عامة مطالب اقتصادية واجتماعية تندرج في مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية للفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقة لتنظيم النقابي او الاجتماعي من قبل، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئات في معظمها هي فئات مهمشة، تسكن مساكن عشوائية بائسة أطراف المدن يطحنها الفقر، الجهل، المرض.

المجموعة الثانية: تتبنى هذه المجموعة مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعة سكانية لا تندرج ضمن فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل.

رابعا: أنواع الحركات الاجتماعية

تتفاوت وتختلف تصنيفات أنواع الحركات الاجتماعية وذلك حسب تواجدها في المجتمع ومن حيث الدقة والشمولية ونظرا لاختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضعت فيه، لذا فقد قسم علماء الاجتماع الحركات الاجتماعية إلى عدة أنواع وهي:

أ- **حركات اجتماعية كلاسيكية**: تقوم على إعادة توزيع الثروات التي تعد المنفذ للوصول إلى مواقع القرار.

ب- **حركات اجتماعية معاصرة**: تقوم بوضع فضاءات مستقلة عن الدول وتتبنى المقاومة كآلية للتحكم الاجتماعي وتعبر عن استقلالية اجتماعية خاصة بتلك الحركات.

ويمكن تلخيص أنواع للحركات الاجتماعية ضمن هاذين الصنفين:

1/ حركات إصلاحية: وهي حركات تشجع تغير بعض القوانين والمعايير مثل: النقابة التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال والحركة الخضراء التي تدعو إلى سن مجموعة من القوانين البيئية، وحركات تأييد عقوبة الإعدام، ومنه تهدف بعض حركات الإصلاح إلى تغيير في العرف والمعايير الأخلاقية.

---

[1] سمير أمين وفرانسوا اوتار، **مناهضة العولمة**، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003، ص54.

[2] عزة خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2006، ص32.

[3] فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص55.

2/ حركات راديكاليـــة: هي حركات تقوم بتغيير أنظمة القيم الجذرية مثل حركة الحقوق المدنية في الولايـــات المتحـــدة الأمريكية التي دعت إلى تحقيق المساواة وطالبت بالحقوق المدنية الكاملة لجميع الأمريكيين بغض النظر عن العرق.

3/ الحركات القيمية: وهي تلك الحركات التي تهدف إلى تغير القيم ذاتها مثل الإصلاح الديني.

4/ حركات محافظة: وتسعى أساسا إلى المحافظة على القيم والمعايير الموجودة في المجتمع.

5/ حركات معيارية: والمقصود بها تلك الحركات التي تهدف إلى تغير في الإجراءات والقواعد الخاصـــة بـــالقيم فـــي المجتمع، لكنها لا تتحدى القيم نفسها.

6/ حركات الخلاص: وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشد إلى التحويل الكلي في المبادئ مثل الحركات التبشيرية.

7/ حركات السلام: وهي الحركات التي تعمل ضد حركات العنف وتسعى إلى الحد منها.

8/ حركات العنف: وهي الحركات المسلحة[1].

9/ حركات تحويلية: وهي تلك الحركات التي تسعى إلى التغير الشامل والكلي للمجتمع في جميع قطاعاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقتها في طبيعة الأهداف التي تتسم بالشمولية.

وعلى أساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات دينية: مثل الحركات التبشيرية.
- حركات سياسية: وتهدف مثلا إلى ديمقراطية النظام السياسي.
- حركات اقتصادية: وتهدف مثلا إلى تحريك الاقتصاد.
- حركات اجتماعية: كتلك التي تدعو إلى المساواة.

ويمكن تقسيم الحركات الاجتماعية أيضا إلى: عمالية، طلابية، نسائية، ثقافية ... ويستند هذا التمييز إلى الفئـــات الاجتماعية التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.

خامسا: النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية

لقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة بذاتها وفي هذا السياق يمكن تلخيص النظريـــات والمقاربـــات الآتية:

1/ الاتجاه الماركسي: يرى هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الحراك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للصـــراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية، الاجتماعية) والتي تهدف إلى التغير في الأوضاع القديمة.

وبهذا المعنى فإن المقاربة الماركسية تنظر للحركات الاجتماعية بكونها تنشأ نتيجة للظروف اقتصادية واجتماعية قاســـية والتي تدفع طبقة من الطبقات لتوحيد صفوفها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاجتمـــاعي لجميع أفراد تلك الحركة، وانطلاقا من فكرة التغير فإن نشاط الحركات الاجتماعية حسب الماركسية ينطـــوي علـــى السعي لتغيير القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي الذي يقوم عليها، الأمر الذي يترتب عليه توازنـــات جديـــدة وقـــوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة.

وينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية من واقع أن الحركة الاجتماعية محكومة بجـــوهر الإنسان الذي يكمن في منظومة علاقات الانتاج الاجتماعية، والتي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الانتاج وأشـــكال

[1] بشينية عبد الغاني، **الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015، ص37.

توزيع الثروات، وذلك من خلال الصراع بين الطبقة العاملة (البروليتاريا) المقهورة والمستغلة من الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) المسيرة، الأمر الذي سيقود انتصار الأولى على الثانية بهدف القضاء على الطبقات في المجتمع.

ومنه يمكننا القول أن الاتجاه الماركسي في تناوله نشأة الحركات الاجتماعية وظهورها يطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة ويجعل التناقض بين قوى الإنتاج والصراع بين الطبقات والذي يهدف إلى القضاء على الطبقة المسيطرة والوصول إلى حالة مجتمع بلا طبقات.

2/ الاتجاه البنائي: انطلاقا من الفكر البنائي الوظيفي، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية والتي تفسر أسباب وظروف نشأتها ومن بينها:

أ- **نظرية السلوك الاجتماعي**: تعود إلى سنوات الخمسينات من القرن العشرين حيث انطلق من خلالها دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية وتستند هذه النظرية في تفسيرها للحركات الاجتماعية خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، كما أنها تربط ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من "الهيستيريا الجماعية" حيث تنتقل العدوى الجماعية، بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقا لهذا الفهم تنطوي على ردود فعل ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية تظهر في المجتمعات المريضة، فهي تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية[1].

ويعتبر هذا الاتجاه أن نشأة الحركات الاجتماعية ترجع بالأساس إلى الاستجابة العاقلة لتوترات عنيفة في المؤسسات الاجتماعية والتي تؤثر على مجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي وتهدد وجوده واستقراره، وبهذا المعنى فبروز الحركات الاجتماعية إنما يشكل انعكاسا للمجتمعات المريضة والتي تعاني من وجود خلل في مؤسساتها، لأن المجتمعات السليمة، إنما تتواجد فيها الأشكال الصحية للمشاركة السياسية والاجتماعية.

ب- **نظرية الحرمان النسبي**: تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استنادا إلى شعور الأفراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع أو ضمن المقارنات بين أحوالهم في الماضي والحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا أفضل حال، وبالسخط والإحباط إن ما كانوا أسوء حالا ومنه يتحول السلوك إلى حركات اجتماعية.

ويأخذ على هذه النظرية تركيزها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس دون غيره من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي قد تسبب مثل هذا الشعور بالحرمان، فضلا على أن هذه النظرية تفسر أسباب قيام العديد من الحرات الاجتماعية وانضمام الأفراد إليها، دون أن يكون لهم الإحساس بالحرمان النسبي.

ت- **نظرية الضغوط البنائية**: وفقا لهذه النظرية فإن هناك جملة من العوامل التي تشير إلى التفاعل بين مؤثرين هما: الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية من جانب وذلك نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظيفتها المطلوبة وعجزها عن الاستجابة لمطالب الجديدة وإفساح المجال أمام القوى الاجتماعية مما يؤدي مثل هذا الخلل من تفشي الشعور بالسخط والاغتراب وانتشار الظلم والإحباط، ومن جانب آخر ظهور الاعتقاد العام الذي يتبلور في صورة إيديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث مثل هذا التغيير للأوضاع القائمة.

سادسا: الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية

من أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية هي:

---

[1] معمري سارة، **المجال العام المفتوح ووظيفته في عملية المظاهرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02، 2015، ص55.

1/ نظرية تعبئة الموارد: لقد تطورت هذه النظرية في الستينات من القرن العشرين وهي تبحث في نشوء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية التي تتوفر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، وكانت البدايات الأولى لهذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصا مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثا، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع من الوضع الحالي ولا ينظر أصحاب هذا الاتجاه للحركات الاجتماعية على أنها مصدر من مصادر الخلل في المجتمع بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه وتسعى إلى الوصول إلى الصورة الأفضل ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره.

ويأخذ على هذه النظرية تركيزها على كون الموارد عاملا أساسيا لتشكيل الحركات الاجتماعية، مع إغفاله أن هناك حالات قد تفتقر فيها بعض الحركات الاجتماعية للموارد.

2/ نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة: تطورت هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي عرفتها الستينات والسبعينات، تنظر هذه النظرية للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والبيروقراطية المفرطة، ويعتبرون أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي نتيجة ظهور تناقضات اجتماعية جديدة والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة وهو الدافع من وراء انتقال هذه المقاربة من المصالح الطبقية إلى المصالح الغير طبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية العالمية[1]، وهي تهتم في الغالب بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة.

وما يميز هذه النظرية هو ابتعادها عن إطار الطبقة، ويشكل المكون الثقافي فيها جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبتعد عن تلك الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية.

ويمكننا القول أن تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة لا يتأسس بالضرورة على إطار إيديولوجي واحد يجمع بين أفراد تلك الحركة وإنما الأهم هو المزج بين القضايا الاجتماعية العامة والخاصة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثلة في محاولة تلخيص حالة الاغتراب الذي يعيشونها.

غير أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات منها أن:

مصطلح الجديدة له دلالات مفاهيمية خصوصا وأنه يبالغ في تحديد الاختلافات بين الحركات التقليدية والجديدة.

3/ نظرية أو نموذج الفعل-الهوية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي وهي تعمل ضد الأشكال المؤسسية القائمة وكذا المعايير المعرفية المرتبطة بها، فهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الانتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية، كما يرون أن هناك إحلال تدريجيا يتم في استبدال النمط القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع آخر وهو مجتمع ما بعد التصنيع القائمة على البرمجة، ويتميز هذا النوع من المجتمع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية، وتهيمن فيه الطبقة التكنوقراطية، في حين ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، ويعتبرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية[2].

[1] معمري سارة، مرجع سابق، ص55.

[2] أنتوني غذنر، مرجع سابق، ص486.

وإن الحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق، مع ما يعانيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الانتاج والإكراه ونظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبثاق الحركات الاجتماعية، ذلك أن الحركات الاجتماعية يمكن تشكلها حول مصالح يدافع عنها الفرد أو يحرض الناس للتحرك نحوها[1].

سابعا: مساهمة علماء الاجتماع في تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية

أ- مساهمة بيار بورديو: يعتبر بيار بورديو واحدا من أهم المفكرين الذين ساهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا والعالم من انتفاضة الشباب في أوروبا سنة 1986، منذ ذلك التاريخ استمر بورديو في الاهتمام بتفاصيل هذه الحركات، إلى الدرجة التي صار فيها اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط وإنما كمنظر، فهو يشكل مع "**شومسكي وأنطونيو نيغري وتيار**" أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة.

وقد اهتم بيار بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الانتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، والرأسمال، والعنف والمثقف الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها بيار بورديو تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء[2].

ولقد دعا بورديو إلى "حركة احتجاجية أوروبية" تكون خطوة أولى وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن الاجتماعي وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال وهو يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية.

فمنذ 1995 بدأ "بيار بورديو" ينظر للحركات الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة مقدما في ذلك نموذج للمثقف العضوي، ورافضا كليا النيو ليبيراليةودليله ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي، فما راكمه في كتبه المشهورة:

- مهنة عالم الاجتماع le métier de Sociologue
- الحس العملي le sens pratique
- بؤس العالم la misère du monde

وما إلى ذلك من كتب عميقة جعله ينظر للحركات الاجتماعية محتجا على العولمة والرأسمالية المتوحشة التي تتأسس على قوانين اقتصادية مجحفة[3].

ب- مساهمة ألان تورين: تعتبر الحركات الاجتماعية من بين اهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها ألان توربن، حيث تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند تورين بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذين يؤديان

[1] خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص95.

[2] BOURDIEU PIERRE, **L'essence du néolibéralisme**, le monde diplomatique, Mars, 1998, P22.

[3] العطري عبد الرحيم، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب**، دفاتر وجهة النظر،العدد 14، الرباط، المغرب، 2007، ص37.

إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية ويؤسس ألان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبـــادئ أساسية هي:

- **مبدأ الهوية:** ويقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية، ...) وبمقابلها أيضا يجب تحديد هوية الخصم.
- **مبدأ التعارض:** يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحا وموضوعيا، مثال: الحركة العماليةضد تنظيم العمل من أجل الاستقلال العمالي.
- **مبدأ الكلية:** ويقصد ألان تورين هنا بأن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشـــمولية لا أقلية وفردية من اجل النجاح في التأثير على الرأي العام من أجل الحصول على الحقوق والمطالب[1].

ومنه فالحركات الاجتماعية التقليدية تتكون من ثلاث عناصر حسب "**ألان تورين**":

- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.
- المنافسة والصراع.
- الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها[2].

والواقع أن آلان تورين يستند بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة تناضـــل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركـــات، ويميـــز تـــورين فـــي تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الانتـــاج والتكوين[3].

وأن العمل السوسيولوجي حسب رأي آلان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، فثمة عوامل أخرى أكثـــر أهمية يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي.

لقد عمل آلان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية وتحديدا حول الجديـــد منهـــا فـــي منجـــزه "الوعي العمالي la conscience ouvrière" والذي يعتبر فيه العمال فاعلين نازحين بامتياز.

ثامنا: الحركات الاجتماعية والعنف

إن فهم عملية تعبئة الحركات الاجتماعية للأعضاء المناضلين وقدرتها على النشاط في الزمان والمكـــان الـــذي تريده يكون بدءا بعملية "التكوين المعنوي" للمناضلين الجديد الذين يتم رفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التـــي يفرضـــها الخصم ضد الحركة، تلك العملية التي ينفذها الموجهون في الحركة باستمرار وتشكل دائما مصدر إلهام وطاقة روحيـــة ضد المشاعر المحبطة التي قد تعتري نفوس الأعضاء، ذلك أن منهم من ينسحب من الحركة لمجرد إخفاقات تتعـــرض لها[4].

وإن أحسن فهم للنضالية، يتضمن في التفكير اليومي، فهم لنسيج العلاقات والأعمال المؤدية للانخـــراط، وكـــان "دانيل غاكسي" أحد الأوائل الذين وضعوا نظرية حول الممارسة النضالية وقام بوضع قائمة للتحريضات التي يمكـــن أن

---

[1] ألان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997، ص29.

[2] GUY VAILLANCOURT (J), **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine**, Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991, P213.

[3] العطري عبد الرحيم، المرجع السابق، ص34.

[4] بشينة عبد الغاني، مرجع سابق، ص40-41.

يأتي من خلالها حزب بمناصب مسؤولة، وكذلك اكتساب ثقافة رأسمال اجتماعي يمكن من امتلاء مردودية مهنية، إضافة إلى الاستفادة من الأرباح المالية، كما بين غاكسي أن المناضل سيستفيد كذلك من الاندماج الاجتماعي.

كما أن الحركات الاجتماعية تستفيد خلال الازمات الاجتماعية من انخراط أعضاء جدد وتمارس نفوذا كبيرة على منخرطيها بما لها من قوة الأفكار والمعتقدات وجعلهم يخضعون لها ولأوامرها، فإذا قامت بحملات المطالب، استعملت التهيج والتحريض والاحتجاج، إضافة إلى تدريب مناضليها على استعمال تقنيات نضالية أثناء وقوع الازمات والصراعات فتعبر عن درجة الوعي والإدراك الذاتي في صفوفهم لمصالح الحركة وعن تضامنهم وقدرتهم على مواجهة خصومهم، وتقوية الروابط الشعورية بينهم وإضفاء معاني حقيقية للنضال، فإذا ما عجزت تلك التقنيات في الدفاع عن مصالح الحركة ومطالبها، تحولت إلى أساليب نضالية عنيفة، فرغم أن كل مجتمع به أشكال متعددة من الصراعات ودوافع عديدة للنزاعات، فإن فهم نفسية الجماعات يؤدي إلى فهم النفسية اللاشعورية واللاواعية، وهي نفسية تسيطر على أعضاء الحركات الاجتماعية فتقلص إدراكهم وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب العدوانية أثناء وقوع الصراعات والمواجهات ذلك أن الروح التي تسيطر على أعمال الناس وشعورهم تعمل على تقلص الوعي الفردي وانصهار الشخصية لدى كل فرد لأنها ترتكز أساسا على مفهوم اللاشعور من جانب الفرد[1].

وإن تبرير الدوافع المنفعية بانتهاج العنف في نضالات الحركة، يجد تبريرات أخرى كغياب قنوات رسمية للاحتجاج مما يجعله أقرب الوسائل في تفسير نجاحات عدة حركات اجتماعية في حملاتها ضد الحكومة والأنظمة، إلا أن ذلك لا يقدم سوسيولوجيا التفسير الحقيقي للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات، إذ أن ليس كل تغير يوجب الانتقال إلى العنف الذي يعتبر فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق الضرر أو التلف او تخريب أشياء وممتلكات خاصة عن طريق استخدام القوة[2]، فكل حركة اجتماعية تجدد نفسها لتستمر في الوجود وليستمر مشروعها ونضالها، وإذا ما سيطر عليها العنف فإنها تعجز عن السيطرة عن الحالة الشعورية التي تصيب مناضليها والتي تدفعهم إلى التطرف في المشاعر والأعمال المترتبة عن الحركة.

إن اعتماد الحركات الاجتماعية في نضالاتها واحتجاجاتها على العنف له علاقة بالتطرف على مستوى الأفكار والمشاعر، كما بينت عدة دراسات سلوكية، وهو حالة شعورية تصيب المناضلين لاعتقادهم الصواب وأن غيرهم على خطأ، فيكون انتاج الأفكار على مستوى الحركة دافعا للتغير ولو بالعنف وهي الحالة التي تكون عليها الحركات الاجتماعية الراديكالية أو الثورية وإن كانت للحركات المناهضة للاستعمار أفكار وأعمال أخرى لأجل تحرير الشعوب من الاحتلال والتبعية، ذلك باعتبارها حركات مقاومة إذا ما فشل مشروعها الاجتماعي والسياسي السلمي، تحولت إلى النضال العنفي في إطار الصراع بين فئتين متناقضتين من حيث الأفكار والأهداف والمصالح، فالحركات الثورية كما يرى "**كارل ماركس**" على ارتباط بوعي الفاعلين الاجتماعيين وإدراكهم للتناقضات الموجودة التي تدفعهم إلى الثورة لتشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد. ويرى بارسونز أن أساس الفعل الاجتماعي يكمن في العواطف فإذا كان الأفراد يسخرون عقولهم لخدمة الأهداف التي تمليها عليهم عواطفهم والتي تكون في الكثير من الأحيان محاولة لتحقيق السيطرة على الآخرين وفي هذه الحالة فإن أنسب الوسائل دائما ما تكون العنف والخداع وهو الذي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى حالة من الحرب[3]. لذا يرى بارسونز ان البعد الجماعي والاجتماعي الذي يميز النظرية العامة من حيث أن الفعل يتكون من بنى ومسارات التي من خلالها يعبر البشر عن نوايا دالة يجسدونها بنجاح متفاوت في وضعيات

---

[1] لوبون غوستاف، **روح الاجتماع**، ترجمة زغلول باشا، الجزائر، 2007، ص01.

[2] عدى الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1983، ص75.

[3] زايد أحمد، **علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006، ص103.

ملموسة، كما تستلزم النوايا وتأثيرها الملموس المعتبر مع توجه نسق الفعل الفردي أو الجماعي نحو تعديل علاقته بالوضعية أو بالمحيط في الاتجاه المرغوب فيه[1].

وفي هذا يرى "**ألان تورين**" أن دراسة تلك الحركات انطلاقا من سوسيولوجية الفعل الاجتماعي والتي لا تعد سوسيولوجية قيم، لكنها دراسة للوضع قيم باعتبارها توجيهات معيارية للفعل والتي لا يجب أن تكون خارجها بل منبسطة منها، حيث يستطيع بذلك الفرد وبعمل مزدوج أن يبني موضوعا ويفرض سلطته عليه ليعبر عن فعله الاجتماعي[2].

الخاتمة

يمكننا القول أن ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديموقراطية وغير الديموقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت الانتباه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته، أما الثانية فإنها تكرس أو تعمق أزماتها لأنها عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب السياسية والاجتماعية عن طريق تغيرات في بنية العلاقات بين النظام والمحتجين، غير أنه يلبي جانبا ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديموقراطي والانفتاح السياسي.

ومن كل ما سبق يمكننا تبين دور وأهمية الحركات الاجتماعية في عملية التغير الاجتماعي وتحقيق المطالب، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها ونجاحها وفشلها، فإنها ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، ولقد ظلت بذلك رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية والعبودية والحرب وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي دافعا للاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه ولو باستعمال العنف.

[1] دوران جان بيار، **علم الاجتماع المعاصر**، دار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2012، ص209.

[2] TOURAINE ALAIN, **Sociologie de l'action**, Edition du Seuil, Paris, 1965, P67.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. ألان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997.
2. أنتوني غدنر، **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005.
3. بشينة عبد الغاني، **الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015.
4. تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005.
5. خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1984.
6. دوران جان بيار، **علم الاجتماع المعاصر**، دار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2012.
7. زايد أحمد، **علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006.
8. سمير أمين وفرانسوا اوتار، **مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم**، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003.
9. الشوبكي عمر وآخرون، **الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي**، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2011.
10. عدى الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1983.
11. عزة خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2006.
12. العطري عبد الرحيم، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب**، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007.
13. غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
14. فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007.
15. لوبون غوستاف، **روح الاجتماع**، ترجمة زغلول باشا، الجزائر، 2007.
16. معمري سارة، **المجال العام المفتوح ووظيفته في عملية المظاهرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02، 2015.
17. نوير عبد السلام، **الحركات الاجتماعية والسياسية**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، الشارقة، الإمارات العربية، 2008.

باللغة الأجنبية:

18.BOUDON RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005.
19.BOURDIEU PIERRE, **L'essence du néolibéralisme**, le monde diplomatique, Mars, 1998.
20.GUY VAILLANCOURT (J), **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine**, Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991.
21.NEVEU ERIK, **Sociologie de mouvements sociaux**, Edition la Découverte, 2002.
22.TOURAINE ALAIN, **Sociologie de l'action**, Edition du Seuil, Paris, 1965.